

## التفكير العلمي في النحو العربي:

### مقاربة إبستمولوجية في الأسس والإشكالات

المنذر المغراوي

المملكة المغربية

#### الملخص:

يتناول هذا المقال إشكالات التفكير العلمي في النحو العربي، من خلال تحليل الأسس المنهجية التي قام عليها، ومناقشة طبيعة علاقته بالمناهج الفلسفية، خاصة المنطق الأرسطي ومشروع فرانسيس بيكون. ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ النحو العربي لم يكن مجرد نقل أو تأثير مباشر بالمنطق الأرسطي، بل أسس لنفسه منهجًا علميًا خاصًا قائمًا على الاستقراء والقياس، مع مراعاة خصوصية الظاهرة اللغوية.

يسعى المقال إلى الكشف عن أبرز الإشكالات التي صاحبت هذا التفكير، وفي مقدمتها إشكال المصطلح والمفهوم، من خلال نموذج الاستقراء، حيث يبرز التباين بين التصور الأرسطي والبيكوني والاستعمال النحوي. كما يناقش إشكال العلاقة بين الشكل والمعنى، مبيّنًا كيف أدّى التداخل بين البعد التنظيري والتعليمي إلى نوع من التعقيد والجمود في الدرس النحوي، خاصة مع تغليب الجانب الشكلي في مراحل لاحقة على حساب البعد الدلالي.

ويخلص البحث إلى أنّ النحو العربي نتاج جهد علمي أصيل، غير أنّ مساره عرف تحولات منهجية أثرت في تطوره ووظيفته، مما يستدعي إعادة النظر فيه في ضوء المناهج الحديثة، مع تحقيق التوازن بين الشكل والمعنى، وبين الوظيفة النظرية والتعليمية، بما يساهم في تجديد الدرس النحوي وتطويره.

**الكلمات المفتاحية:** النحو العربي، التفكير العلمي، الاستقراء، المنطق الأرسطي، فرانسيس بيكون، الشكل والمعنى

مقدمة:

موضوع البحث:

يسعى البحث إلى الكشف عن أهم إشكالات التفكير العلمي التي سايرت تنظير النحو، ومناقشتها في ضوء المناهج الفلسفية الحديثة، لتبيّن الأسباب والعوامل التي جعلت النحو يتخذ صورته الجامدة والمعقدة، ومساءلة مواقف دعاة تأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق الأرسطي.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

ولد المشروع النحوي لينضج بسرعة، مما جعل بعض الدارسين يقرون باستفادته من المنطق الأرسطي منذ البدايات الأولى، لاسيما وأنه بُني على أصول ملائمة لهذا المنطق، وشككوا في أخذه من مشاريع نحوية كانت رائجة آنذاك عند السريانيين، كما أن ارتباط النحو بالعلمية والتعليمية خلق إشكالا منهجيا جعل مواضيع الجانبين تتداخل، مع اختلاف غاياتهما ووظيفتهما.

فهل كان المنطق الأرسطي نقطة بداية للنحو العربي؟ أم أن النحاة أسسوا منهجا علميا خاصا لدراسة الظاهرة اللغوية؟ وما هي نقاط الاختلاف والائتلاف بين المنطق النحوي والأرسطي؟ وهل يمكن للممارسة النحوية أن تقارب في ضوء منهج التفكير العلمي البيكوني بعده استدراكا على منطق أرسطو؟ ما هو الاعتبار الذي أخذ به النحاة في صناعتهم النحوية؟ أكان متعلقا باللفظ والشكل أم بالمعنى؟ وما وجه الاختلاف بين نحو يروم التنظير وآخر يتغيا التيسير؟ وإلى أي حد يمكننا تمثل النحو العربي من جانبيه العلمي والتعليمي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أهم الإشكالات العلمية التي شابت النحو العربي، وأهمها المصطلح والمفهوم والشكل والمعنى، كما يسعى إلى توضيح معالم المنهج العلمي لدى النحاة القدامى الذي يحفظ للنحو العربي خصوصيته، والكشف عن عقبات التلكؤ التي أسفرت عن جمود النحو واتهامه بالتعقيد والتجريد، زد على ذلك أن البحث يتغيا فصل ما كان مدجا داخل المؤلفات النحوية من تنظير وتيسير.

منهج البحث:

سلكنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ قمنا بتتبع أهم الإشكالات التي تعيق التفكير النحوي، والمعطيات المتعلقة بها، ووصف حيثياتها وظروفها، واستحضار مواقف الدارسين فيها، كما عززنا البحث بشواهد وأمثلة تطبيقية تساعد في تفكيك المشكل وتحليل جزئياته وتفسيرها ومناقشتها.

خطة البحث:

اعتمد البحث خطة تستهل بمقدمة تضم موضوع البحث ومشكلته وأسئلته وأهدافه ومنهجه وخطته وفرشاً تمهيدياً له، تتبعه ثلاث مباحث:

الأول: التفكير العلمي في النحو العربي - المفهوم والأسس - (فرانسيس بيكون أمودجا)

الثاني: إشكال المصطلح والمفهوم في التفكير التحوي

الثالث: إشكال الشكل والمعنى بين المقصدية العلمية والتعليمية

ويختتم البحث بخاتمة شملت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وخلاصاته بعدها قائمة مصادره ومراجعته.

## 1- تمهيد

سلك النحاة الأوائل مسلكين من أجل النظر في الظاهرة اللغوية، والبحث في طرق تخليقها، الأول نظري علمي، يروم التعميد والتأصيل، وتبئ القواعد العامة التي تحكم الأنظمة التركيبية، والثاني تعليمي يتغيا صون الألسن من اللحن، وإلحاق من ليس من أهل العربية بها، لكن سرعان ما التقى المساران، فأصبحت المؤلفات التحوية تخلط بين ما هو علمي وما هو تعليمي، مما يجعل صورة علم النحو معقدة، كما أن دخول المشاريع الفلسفية إلى الساحة العلمية أثار لبسا على مستوى المفاهيم والمصطلحات والمنهج، وحدود التأثير والتأثير بين علم النحو والمنطق والكلام.

يتناول هذا البحث الكشف عن إمكانات جديدة لممارسة التفكير العلمي في النحو العربي من منظورات حديثة، أهمها ما توصل إليه فرانسيس بيكون من خلال مشروعه في كتاب الأورغانون الجديد، وكذا تحديد الإشكالات التي واجهت النحاة المنظرين والمبشرين، ولذلك يتأسس المقال حول إشكالية مفادها: ما هي أهم الإشكالات التي واجهت التنظير التحوي؟ وإلى أي حد يمكن استثمارها في تطوير المشروع التحوي من جانبه العلمي والتعليمي؟

لا بد قبل أن نشرع في مقارنة الموضوع من تحديد بعض المنطلقات والشروط التي توطر البحث وأبرزها:

- اختيارنا لمشروع فرانسيس بيكون في التفكير العلمي ليس إسقاطاً على الفكر التحوي العربي، بل هو أداة إجرائية لمقارنته وتحديد مواطن الاختلاف والتوافق بينه وبين المشاريع الفلسفية الأخرى كالمنطق الأرسطي.
- إن بناء النحو على إجراء القياس المتطلب للاستقراء يجعل الالتزام بمراحله العلمية ضرورياً، من أجل ضمان الخلو إلى نتائج أكثر واقعية ونبذ الإمكانات الظنية.
- يشكل التشابه في المصطلحات بين النحو وعلم الكلام ومنطق أرسطو إشكالا في خصوصية النحو العربي، ولذلك وقفنا عند هذا الإشكال مقتصرين على نموذج واحد وهو الاستقراء، لكونه أساس العملية التعميدية، ولكيلا يأخذ مبحث إشكال المصطلح والمفهوم حيزا يتجاوز طبيعة الورقة البحثية.
- إشكالات التفكير العلمي لا تُوجز في اثنين، لكننا اخترنا الأهم لكون كل علم يستنبط علميته من منهج يسير وفقه وجهاز مفاهيمي يبني عليه ويحدّد به قوانينه وقواعده النظرية.

يأتي هذا المقال في سياق علمي وأكاديمي واسع، مدخله العام متعلق الدراسات التحوية والخاص منوط بالتفكير العلمي في النحو العربي، والله نسأل التوفيق والسداد في مقارنته وفتحته على أبحاث أخرى فيما سيستقبل إن شاء الله.

2- التفكير التحويّ العربي في ضوء مشروع فرانسيس بيكون - لمحة عن المفهوم والأسس-

3-1- مفهوم التفكير العلميّ

3-1-1- التفكير العلميّ لغة

التفكير كلمة مشتقة من الفعل (فكّر) والثلاثي منه (فكر)، والفكر: إعمال الخاطر في الشيء<sup>1</sup>، وتفكّر أي: ردّد قلبه معتبراً<sup>2</sup>، كما جاء عند ابن فارس (395هـ) أن: مادة (فكر) تعني تردد القلب في الشيء.

والعلم: نقيض الجهل، وعلمت الشيء أي: عرفت<sup>3</sup>. ووُصِفُ التفكير بالعلميّ دالّ على نوع مخصوص من التفكير، وهو التّردّد والتأمّل وإعمال النظر ممّا يؤدي بصاحبه إلى حالة من الإدراك والتبصّر.

3-1-2- التفكير العلميّ عند فرانسيس بيكون

يُفهم التفكير العلمي بوصفه انتقالاً منهجياً واعياً ومعلّلاً بين جزئيات القضية الواحدة، سواء تعلّقت بالجمال العلمي أو الحياتي، إذ يحوّل الإحساس بوجود مشكلة إلى فعل معرفي منظم، ينطلق من تحديدها، ويمرّ بتحليل عناصرها ومعطياتها، لينتهي إلى تفسيرها في إطار نسقي. وعلى هذا الأساس، يغدو التفكير العلمي نمطاً إدراكياً ينهض على استكشاف الظواهر كما تبدّى في الوجود، مع السعي إلى الكشف عن القوانين التي تنظمها وفق منهج دقيق يزاوج بين الصرامة الإجرائية والوعي النظري.

وقد تتبّه إلى هذا البعد التقني في بناء المعرفة فرانسيس بيكون (1626م)، حين صاغ ما عُرف بالمنهج العلمي (Scientific Method)<sup>4</sup>، مؤكداً أن العقل البشري، إذا تُرك لعفوئته، انقاد إلى أوهامه الطبيعية، ولا سبيل إلى تجاوز ذلك إلا باعتماد منهج قائم على الملاحظة المنظمة والتجريب المنضبط يقول في كتابه الأورغانون الجديد: "العقل البشري إذا تُرك لحاله، يتبع الأوهام الطبيعيّة، ومن ثم لا سبيل إلى المعرفة إلا بمنهج منظم في الملاحظة والتجريب"<sup>5</sup>.

إنّ النظر في الظواهر الطبيعيّة يفرضي، بالضرورة، إلى اعتبار المنهج العلمي ممراً إستراتيجياً حاسماً في بناء المعرفة، بصرف النظر عن تباين طرائق المنظرين واختلاف مرجعياتهم. فقد ظلّ المنطق الأرسطي، زمناً طويلاً، يُعدّ أداة منهجية مُلزّمة، بمنأى عن النقد وإعادة النظر، إلى أن برزت اتجاهات فلسفية حديثة أعادت فحص أسسه، متحرّرة ممّا سمّاه بيكون بـ"الانبهارية"، أي ذلك الانقياد غير النقدي لسلطة النسق. وقد أفضى هذا التحوّل إلى الكشف عن حدود القياس الصوري ومواطن قصوره، إذ تبين أنّ العلاقة بين اليقين والنتيجة ليست على نحو ما يُتصوّر من تلازم مطلق؛ فليس كلّ ما بُني على مقدمات يقينية يُفضي بالضرورة إلى نتائج يقينية جديدة، بل قد ينتهي إلى تقرير ما هو مُضمّن سلفاً في تلك المقدمات.

<sup>1</sup> ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، (بيروت: دار صادر 1994م)، ج: 5، مادة (فكر)

<sup>2</sup> ابن فارس أحمد الرازي، معجم مقاييس اللغة، تج. عبد السلام هارون، (القاهرة: دار الفكر، 1979م)، ج: 4، مادة (فكر)

<sup>3</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج: 12، مادة (علم)

<sup>4</sup> حسن خميس الملح، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ط1. (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002م)، 13.

<sup>5</sup> فرانسيس بيكون، الأورغانون الجديد، تر. عادل مصطفى، (المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي، 2013م)، 47.

ويتجلى ذلك في القياس الأرسطي المشهور: "كل إنسان فانٍ - أرسطو إنسان - أرسطو فانٍ"، حيث لا تُنتج النتيجة معرفة مضافة، بل تعيد صياغة ما هو كامن في المقدمة الكبرى. ومن ثم، يغدو هذا النمط من الاستدلال، في منظور بيكون، أقرب إلى التكرار الصوري منه إلى الكشف المعرفي، بما يجعله قاصرًا عن توليد معرفة علمية نامية.

### 3-1-3 - مراحل التفكير العلمي عند (فرانسيس بيكون)

أفضى مشروع فرانسيس بيكون إلى إحداث قطيعة إبستمولوجية مع المنهج الأرسطي الكلاسيكي، إذ أعاد توجيه النظر من الاستدلال الصوري القائم على المسلّمات إلى مقاربة الواقع في ذاته، ضمن أفق منهجي يسعى إلى تحييد كل ما من شأنه أن يشوّش إدراك الظاهرة. وقد بنى تصوّره على ضرورة تصفية الذهن من جملة الأوهام التي تعترضه، وهي ما اصطُح عليه بـ"أوهام القبيلة" و"الكهف" و"السوق"، حيث شبّه العقل الملوّث بما بمرآة محدّبة أو مقعّرة تعكس صورًا محرّفة للأشياء. ومن ثم، دعا إلى تأسيس منهج بديل ينطلق من معطيات الواقع لا من افتراضات مسبقة، مؤكدًا أن الانتقال من الشك المنهجي يفضي إلى اليقين، في حين أن الانطلاق من يقين غير ممحص قد ينتهي إلى الشك، الأمر الذي يستوجب مساءلة المقدمات وإخضاعها للفحص.

وانسجامًا مع هذا التصور، صاغ بيكون مسارًا إجرائيًا للبحث العلمي يقوم على مراحل متكاملة: تبدأ بمرحلة الملاحظة، حيث يجمع الباحث المعطيات ويحللها لاستجلاء خصائص الظاهرة وتمييز جوهرها من أعراضها، بما يفضي إلى تصور أولي لقانونها؛ كما في تحليل ظاهرة الجاذبية الذي يقود إلى قانون التجاذب. ثم تليها مرحلة جداول الاستنتاج، وفيها تُنظّم المعطيات ضمن قوائم مقارنة للتحقق من انتظامها ودلائلها على الظاهرة المدروسة. أما في مرحلة الاستنتاج والعزل، فيُصار إلى إقصاء المعطيات الجزئية الضعيفة التي لا تسهم في بناء القانون، مع الاحتفاظ بالملاحظات القوية الداعمة للفرضية. وأخيرًا، تأتي مرحلة الأمثلة المرشحة، حيث يعمد الباحث، عند تساوي الاحتمالات أو تقاربها، إلى إعادة فحص المعطيات وترجيح أكثرها اتساقًا، وصولًا إلى صياغة القانون الذي تنتظم به الظاهرة.

وإذا كان التفكير العلمي حسب (بيكون) يقتضي عدّة إجراءات منهجية وضوابط علمية نحو: (الملاحظة والتقسيم والاستنتاج والعزل والتجريد والاستدلال والترجيح...) فما هي أهم الأسس التي بنى عليها النّحاة فكرهم النّحويّ من أجل دراسة الظاهرة اللغوية؟

### 3-2 - مفهوم التفكير النّحويّ

يقول محمد عبد الفتاح الخطيب: "يقصد بالفكر النّحويّ ذلكم النتاج الذي استخرجته عقول النّحاة العرب من خلال التّفكّر في اللغة، وتعمّق التّظنر فيها، والوقوف على طريقة العرب في لسانها ومعهود خطابها، وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجيّة بنوا عليها ذلكم الفكر"<sup>1</sup>، غير أن هذا التحديد، على وجاهته، ينطوي على قدر من التداخل المفهومي، إذ يدمج بين مستويين متميزين: مستوى الحصيلّة المعرفيّة، أي النحو بوصفه علمًا قائمًا بذاته، ومستوى الآليّة المنتجة لهذه الحصيلّة، أي التفكير النّحويّ.

<sup>1</sup> عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ، ط1. (القاهرة: دار البصائر، 2006م)، 1: 32.

يذهب حسن خميس الملخ إلى أن مفهوم التفكير العلمي يندرج ضمن الحقل الإدراكي، مما يجعل ضبطه تحديداً جامعاً مانعاً أمراً عسيراً، لارتباطه بجملة من السمات، في مقدمتها سمة التنظيم؛ أي ذلك الانتقال المنهجي من فكرة إلى أخرى وفق علاقات اقتضائية أو استلزامية تُسهّم في بناء البرهان على صدق قضية معينة. وعلى هذا الأساس، يغدو التفكير العلمي ملازماً لعملية التفسير، بما تنطوي عليه من استدلال وتعليل، سواء استند هذا الاستدلال إلى معطيات نقلية محسوسة، أو إلى مدركات عقلية مجردة، أو إلى تضافرها معاً.<sup>1</sup>

ولذلك فالتفكير العلمي التحوي هو بحث في الروابط المنهجية لمسائل علم النحو وقوانينه والكشف عن النظام القائم بين تلك الروابط ونظرياتها العامة وقوانينها التفسيرية.

### 3-2-1- مراحل التفكير العلمي في النحو العربي

يتأسس التفكير العلمي على بنية هرمية متدرجة، تنصدها مرحلة الاستقراء، تليها مرحلة التحليل، ثم تنتهي إلى التفسير، وهي محطات كبرى يندرج تحت كل واحدة منها جملة من الإجراءات المنهجية التي تفعلها وتمنحها طابعها الإجرائي. ونظراً إلى أن وصف الظاهرة موضوع الدرس يُعدّ المدخل الأول لأي مقارنة علمية، فقد احتلّ الاستقراء موقع الصدارة ضمن مراحل التفكير العلمي التحوي، باعتباره الأداة التي يُباشر بها الباحث جمع المعطيات ورصد تجلياتها في الاستعمال اللغوي. ومن ثمّ، سنعمد فيما يأتي إلى تتبع الإجراءات المنهجية التي تنتظم هذه المرحلة وتؤطرها ضمن أفقها المعرفي.

#### 3-2-1-1- مرحلة الاستقراء (من الملاحظة إلى تحديد العينة النموذجية)

تقوم العملية الاستقرائية على إجراء الملاحظة، وهي "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلًا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة"<sup>2</sup>، ويكمن الفرق بينها وبين التجربة في كون الثانية تفرض تدخلاً للباحث في تعديل ظروف الظاهرة.

ومن أبرز خصائص الملاحظة قدرتها على إثارة الإشكال في ذهن الباحث، خاصة إذا تكررت الظاهرة أمامه على نحو يلفت الانتباه، فيندفع إلى البحث عن تفسير لها، عبر وصفها وتبويب سماتها، بما يتيح بناء تصور منضبط يمكنه من استنباط أحكامها وقوانينها. وإذا استعصى ضبط الظاهرة من خلال الملاحظة المباشرة، لجأ الباحث إلى إجراءات منهجية مساعدة، من قبيل اعتماد عينة نموذجية تمثل مجموع الظاهرة، بحيث يغدو الجزء المدروس دالاً على الكلّ لاندراجه ضمن البنية المشتركة ذاتها؛ كما هو الشأن في التحليل الطيبي الذي يكتفي بعينة محدودة لاستنتاج أحكام تُعمّم على سائر الجسد.

وفي هذا الإطار، تنبّه النحاة الأوائل إلى أن لغة العرب تنطوي على نظام داخلي من القوانين والقياسات التي تنتظم ألفاظها وتراكيبها، فمثلت هذه الملاحظة منطلقاً لإشكالية علمية دفعتهم إلى تتبع تلك القوانين واستنباطها. ومن ثمّ، شرعوا في جمع العيّات اللغوية الموثوقة، ووصفها، واستقراء وجوه الاستعمال في كلام العرب، يقول حسن

<sup>1</sup> حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، 17-18

<sup>2</sup> محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، 43.

خميس الملمخ: "لا يمكن للنحو أن يولد اعتباطاً، فثمة أسباب طبيعية يقبلها العقل وتؤديها أحداث التاريخ تشير إلى بروز مشكلة ما، جاء تقنين النحو حلاً لها"<sup>1</sup>.

ويرتبط الحديث عن ملاحظة الظاهرة، في السياق النحوي، بجملة من الدوافع التي أسهمت في نشأة هذا العلم، وفي مقدمتها الحرص على صيانة النص القرآني من اللحن. فاللغة، بوصفها كياناً حياً، تخضع للتحويل والتطور، الأمر الذي استدعى تثبيت صورتها المعيارية في لحظة تاريخية مخصوصة، قصد ضبط اللسان العربي الذي نزل به القرآن، ليغدو مرجعاً معتمداً في فهم النصوص الشرعية لدى الفقيه والمحدث والمفسر وسائر أهل العلم، يقول ابن حزم (456هـ): "لولا علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولو سقط لسقط الإسلام"<sup>2</sup>، و يقول ابن خلدون (808هـ): "والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت لما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانيناً لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام"<sup>3</sup>.

### 3-2-1-2-3-مرحلة التحليل

#### - إجراء الوصف والتصنيف

تشتمل العيّنات النموذجية، بطبيعتها، على عدد كبير من النماذج، مما يجعل الإحاطة بخصائصها على نحو إجمالي أمراً عسيراً إذا تم تناولها من منظور كلي بعيد. لذلك يعمد الباحث إلى تضيق مجال اشتغاله، عبر إخضاع هذه العيّنات لعملية تصنيف منهجي، تُبنى على استثمار القواسم المشتركة بين مكوناتها. وبهذا الإجراء، ينتقل من التشتت الظاهري إلى تنظيم معرفي يتيح له مقارنة الظاهرة في وحدات متجانسة، تمهيداً لتحليلها واستنباط القوانين التي تنظمها، " فلا يكون ذلك عشوائياً، بل يتبع فيه الباحث مبدأ علمياً، وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما تجمع ما ائتلف، وتفرق ما اختلف"<sup>4</sup>، فيصبح بذلك محاولة للتفصيل.

شرح النحاة في تنظيم المادة اللغوية عبر تصنيفها، فاستهلّ سيبويه ذلك بباب «الكلم من العربية»، حيث قسم الألفاظ إلى: اسم وفعل وحرف، ثم عمّم هذا التقسيم على سائر اللغة، وأتبع ذلك بتفريع كل قسم بحسب خصائصه من بناء وإعراب، منتقلاً من تحليل المفردات إلى تصنيف الجمل قياساً. وبهذا غدا التصنيف أداة منهجية لفرز الظواهر وتبويبها، إذ تُدرج العناصر المتشابهة ضمن أبواب مشتركة كالإعراب والبناء، والتذكير والتأنيث وغيرها. ومع استقرار هذا المشترك، يتحول إلى مفهوم نحوي مضبوط، يُصاغ في قالب اصطلاحى محدد يميّزه عن غيره، كما يتجلى في تعريف سيبويه للحرف بأنه (ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حسن خميس الملمخ، التفكير العلمي في النحو العربي، 21.

<sup>2</sup> ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي: التلخيص لوجوه التلخيص، تج. إحسان عباس، ط2. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، 3:162.

<sup>3</sup> ابن خلدون، المقدمة، 3: 1129.

<sup>4</sup> حسن خميس الملمخ، التفكير العلمي في النحو العربي، 23.

<sup>5</sup> سيبويه، الكتاب، 1: 12.

يمثل الوصف والتصنيف مدخلاً تأسيسياً لبناء القاعدة النحوية، إذ يضعان النحوي أمام جملة من الفروض المحتملة التي يُخضعها للفحص في ضوء العينة المستقرة، مكتفياً في كثير من الأحيان بالغالب الشائع ما لم يعارضه شاهد معتبر. غير أن هذا المسلك يختلف عما قرره ليكون في تصوّره الاستقرائي، حيث قلل من شأن مرحلة بناء الفروض، وعدّ أن جمع الوقائع وتنظيمها كافٍ لبلوغ القوانين، واصفاً الفروض بأنها استباق للطبيعة لا يستند إلى التجربة.

ومع ذلك، فقد أبان النقد الإستمولوجي عن أن يكون نفسه لم يخلُ من توظيف ضمني لهذه المرحلة، إذ إن تفسيره للحرارة بوصفها ناتجة عن الحركة لم يكن معطى جاهزاً في الوقائع، بل صياغة افتراضية لتأويلها<sup>1</sup>، ومن ثمّ، تظلّ الفروض مرحلة محورية في التفكير العلمي والنحوي على السواء، لما تؤديه من دور في اقتراح التفسيرات الممكنة، وتمحيصها، تمهيداً لصياغة القاعدة أو القانون في صورة منضبطة.

### - إجراء الافتراض

أنكر بكون مرحلة تكوين الفروض وعدّها متجاوزة في البناء العلمي، غير أن ممارسته الفعلية في تفسير الظواهر—كظاهرة الحرارة—تكشف عن توظيف ضمني لها، بما يبرز صعوبة الاستغناء عنها إستمولوجياً. ويأتي جون ستيوارت مل، المتأثر بالاتجاه التجريبي، ليعيد الاعتبار لهذه المرحلة، جاعلاً إياها ركيزة في نظريته في العلية<sup>2</sup>، إذ إن إقامة القوانين، بوصفها الغاية المركزية للعلم، تقتضي البحث في أسباب الظواهر وكيفية حدوثها<sup>3</sup>، وهو أمر لا تُدرکه الملاحظة وحدها، بل يستدعي بناء فروض تفسيرية.

وعلى هذا الأساس، يُعرّف مل الفرض بأنه اقتراح يُقدّم بقصد استنباط نتائجه، ثم اختبار مدى توافق هذه النتائج مع الوقائع الملاحظة أو مع الحقائق التي ثبت انسجامها معها، فإذا تحقّق هذا التوافق، اكتسب الفرض صفة القبول العلمي. وبذلك تغدو الفروض مرحلة حاسمة في إنتاج المعرفة، لما تؤديه من وظيفة تفسيرية وتمهيدية في صياغة القوانين.

إن استقراء النحاة للحروف وتتبع خصائصها الوظيفية والصوتية أفضى بهم إلى افتراض بنائها المطّرد، ثم جاء اختبار هذا الافتراض في ضوء الشواهد ليُفضي إلى تقييده في صورة قاعدة عامة مفادها أن الحروف كلها مبنية، يقول سيبويه: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلا أسماء غير المتمكنة... وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا للمعنى"<sup>4</sup>، ويقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء \* والأصل في المبنى أن يسكنا<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، 70.

<sup>2</sup> يقصد بالعلية (العلية الطبيعية) وهي تلك الحادثة أو الواقعة التي تكون سبباً لظهور حادثة أو واقعة أخرى فتسمى الثانية معلولاً. أنظر: محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، 84.

<sup>3</sup> محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، 90.

<sup>4</sup> سيبويه، الكتاب، 1: 15.

<sup>5</sup> ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، البيت: 21.

ويكشف هذا المسار عن آلية إبستمولوجية واضحة، حيث ينتقل الفرض، عبر التمهيد والاختبار، من مستوى الاحتمال إلى مستوى القاعدة، فيغادر دائرة التخصيص إلى أفق التعميم. ومع ذلك، يظل هذا التعميم نسبيًا<sup>1</sup>، إذ قد لا يستوعب جميع الجزئيات، لكنه يمثل أقصى ما يبلغه العلم في لحظة معينة. ومن ثمّ، فإن الفرض—متى ثبت اتساقه مع المعطيات—يتحوّل إلى قانون أو نظرية<sup>2</sup>، بوصفه تفسيرًا مؤقتًا قابلاً للمراجعة في ضوء معطيات جديدة.

#### - إجراء صياغة القانون

تمكّن الإجراءات الاستقرائية، بما تتضمنه من وصف وتصنيف واختبار، المنظر من إدراك المفهوم التجريدي للقانون المستخلص من الفروض، عبر سلسلة من الاستدلالات المترابطة القائمة على السببية والعلية. وبذلك يغدو التقعيد عملية منهجية ترمي إلى استخراج الضوابط اللغوية من الاستعمال الفعلي، ثم صوغها في صورة أحكام كلية تُعمّم على المادة المدروسة، فتبرز القاعدة التي كانت كامنة في النظام اللغوي وتُعاد صياغتها في بعد رمزي تنظيري. فرفع الفاعل، مثلاً، حقيقة مطّردة في كلام العرب، غير أن نقله من مستوى الاستعمال إلى مستوى التنظير هو جوهر العملية التقعيدية.

وعلى هذا الأساس، تُعدّ القاعدة النحوية حصيلة لهذا المسار، إذ تتمثل صياغة مجردة لما أسفر عنه الاستقراء من ضوابط، وتتسم بطابعها الكلي والتعميمي، لكونها تعبيرًا عن أوجه الاشتراك المنتظمة في الاستعمال، لا عن الجزئيات المنفردة، وهو ما يجعلها وصفًا للمطّرد في اللغة لا لحالاتها الفردية.

#### 3-2-1-3-3 - مرحلة التفسير (تأسيس النظرية)

يقصد بالتفسير العلميّ البحث عن "العلاقة السببية التي تربط السبب بالمسبّب والمسبّب، وتكون في أولها تفسيراً جزئياً لظاهرة جزئية من العلم، تنتج عن تعميمات تقوم بين الوقائع الجزئية، بعد الكشف عما بينها من ارتباطات سببية عليّة (Causal Connections)<sup>3</sup>، فالخرف مثلا ما دل على معنى وليس باسم ولا فعل، هذه القاعدة يدخل فيها حروف العطف والاستفهام والشرط والنفي والجزم، والسبب خلوها من علامات الفعل والاسم، ودلالاتها على معنى.

تتداخل مرحلة التفسير مع سائر الإجراءات السابقة، ولا تأتي بوصفها طورًا لاحقًا لها فحسب، بل تصاحب عمليتي الوصف والتصنيف منذ بدايتهما، إذ يسهم النظر التفسيري في توجيه البحث واقتراح الفروض تدريجيًا إلى أن تكتمل صورتها. فإذا ما ثبتت هذه الفروض وصيغت في قواعد منضبطة، أفضى ذلك إلى بناء نموذج كلي يُعرف بالنظرية<sup>4</sup>.

وتقوم النظرية، في علاقتها بالظاهرة اللغوية، على جملة من الشروط: أولها أن تُستمد مقولاتها من المعطيات المستقرأة، كما هو الشأن في نظرية العامل التي نشأت من تتبّع تعيّر العلامات الإعرابية. وثانيها أن تتسم قواعدها

1 حسن خميس الملخ، التفكير العمي في النحو العربي، 24.

2 علي سامي النشار، المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، (مصر: دار المعارف، 1965م)، 530.

3 حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، 167.

4 حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، 26.

بالعموم، قاصدةً ضبط الظاهرة وتعليلها، مثل القول بأصل التسكين في البناء أو عموم البناء في الحروف. وثالثها أن تكون قابلة للاختبار، من خلال إجراءات تطبيقية تمكّن من التحقق من صلاحيتها، كتعويض البنى التي يتعذر إعرابها بأخرى ظاهرة العلامة للكشف عن وظائفها النحوية<sup>1</sup>.

#### 4- إشكالات التفكير النحوي

##### 1-4- إشكال المصطلح والمفهوم (الاستقراء أمودجا)

شكّل مفهوم الاستقراء جدلاً فلسفياً ومنهجياً وعلمياً في دراسة الظواهر، ويرجع ذلك لاختلاف هذا المفهوم عند المنظرين رغم اتفاقهم على المصطلح، ويلزمنا أن نبرز هذه الاختلافات التي جعلتنا نسقط بعض المناهج الجاهزة على النحو العربي، الشيء الذي أدى إلى محدودية النظر فيه، أو فهمه على نحو لم يقصده واضعوه، أو تقييده بما لا يجب أن يقيد به. فما المقصود بالاستقراء النحوي؟ وما حدود التقاطع والتباين بينه وبين الاستقراء الأرسطي والبيكوني؟

##### 1-1-4- الاستقراء الفلسفي الأرسطي

استعمل أرسطو مصطلح الاستقراء وعنى به ما يؤدي إلى الانتقال من الجزئي إلى الكلي، والترجمة التي وضعت للاستقراء هي: (Leading to) (مؤدى إلى)، وعرفه بقوله: "هو البرهنة على أن قضية ما صادقة صدقاً كلياً بإثبات أنها صادقة في كل حالة إثباتاتاً تجريبياً"<sup>2</sup>، وهو تعريف بالغاية المترتبة عن الاستقراء، كما يعرف بالسبب الذي يجرى به وهو: "نصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي"<sup>3</sup>. فهو إذن استقراء بالجزئي على الكلي، ويفيد اليقين، لأنه تتبع شامل لجزئيات الموضوع، كقولنا: "كل إنسان فان"، فلا يخرج من هذا الحكم جزء<sup>4</sup>.

##### 2-1-4- الاستقراء الفلسفي البيكوني

ينتقد بيكون القياس الأرسطي من جهة كونه لا يُنتج معرفة جديدة، بل يقتصر على تقرير ما هو مُضمّن سلفاً في مقدماته؛ فقولنا: «كل إنسان فان» يتضمن حكم «أرسطو فان» قبل استنباطه، مما يجعله أقرب إلى التخصيص الصوري منه إلى الكشف العلمي. كما أن دعوى كمال هذا القياس تظل محلّ نظر، لاستحالة استقصاء جميع الحالات التي تتمثل فيها الظاهرة في الواقع.

وفي مقابل ذلك، يقترح بيكون نمطاً استقرائياً يقوم على تتبع أكثر الجزئيات لا جميعها، وهو ما يُعرف بالاستقراء الناقص، الذي يفيد الظن الغالب لا اليقين المطلق، كما في القول: «كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المضغ»، مع إمكان تخلف هذا الحكم في بعض الحالات، كحال التمساح. وقد استقرّر هذا النمط في العلوم، نظراً لندرة الاستقراء التام وتعدّد تحقّقه عملياً<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المصدر نفسه: 27.

<sup>2</sup> محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، (بيروت: مؤسسة شباب الجامعة، 1966م)، ص: 27.

<sup>3</sup> المصدر نفسه

<sup>4</sup> الكفوي، الكليات، ص: 106.

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص: 42.

ولا يفيد وصف هذا الاستقراء بالنقصان قصورًا في قدرته على إنتاج القوانين، بل يشير إلى طبيعة العينة التي ينطلق منها، إذ تمثل نموذجًا محدودًا للظاهرة، غير أنها تظل دالة على سائر أفرادها، سواء ما أُحصي منها أو ما لم يُحصَ، بل وحتى ما يمكن أن يتحقق مستقبلاً. وهذا ما يُعرف بالاستقراء التقليدي أو البيكوني-الميلّي، بوصفه أساسًا إبستمولوجيًا لتعميم القوانين العلمية<sup>1</sup>.

انتهى بكون إلى صياغة نمط استقرائي خاص يقوم على مبدأ السلب، قوامه بلوغ النتائج عبر استبعاد الفروض والاحتمالات الخاطئة، بدل الاكتفاء بالتعداد البسيط الذي عدّه قاصرًا ومُعَرَّضًا للنقض. فالاستقراء العلمي، في تصوره، لا يثبت القوانين إلا بعد سلسلة من عمليات النبذ والإقصاء، إلى أن تستقر النتيجة الإيجابية على أساس متين<sup>2</sup>.

ويستهل هذا المسار بتطهير العقل من «الأوهام» التي تعوق إدراك الظواهر، وهي أربعة: أوهام القبيلة المرتبطة بقصور الحواس الجماعية، وأوهام الكهف الناتجة عن التحيزات الفردية، وأوهام السوق الناشئة عن اضطراب اللغة والتواصل، وأوهام المسرح المتصلة بالأنساق الفكرية الموروثة. وتمثّل هذه الأوهام عوائق إبستمولوجية ينبغي تجاوزها قبل مباشرة النظر العلمي<sup>3</sup>.

ومن ثمّ، يقدّم بكون السلب بوصفه أداة أكثر فاعلية من الإثبات، إذ لا يكتفي بتقرير الظواهر، بل يكشف ما يغيب عنها من احتمالات مرفوضة، على نحو ما يتجلى في مثاله الشهير عن الناجين من حطام السفينة، حيث يكون غياب صورة الغرقى<sup>4</sup> أبلغ دلالة من حضور غيرهم. وبذلك يغدو المثال السلي أداة حاسمة في ترسيخ البرهان وبناء المعرفة.

#### 4-1-3- الاستقراء عند النحاة

يتكرّر مفهوم الاستقراء في تعريفات النحاة لعلم النحو، بوصفه الأساس الذي يقوم عليه التنظير، والوسيلة التي بها تُستنبط القواعد الكلية. يقول ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائلف منها"<sup>5</sup>، فهذا التعريف يركّز على الكيفية الإجرائية لبناء العلم، حيث يتأسس على تتبّع الاستعمال اللغوي ورصد وجوه انتظامه، وهو ما لا يتحقق إلا عبر الاستقراء.

غير أنّ النحاة لم يعتمدوا الاستقراء التام لتعدّره، بل لجؤوا إلى الاستقراء الناقص، فحدّدوا عيّنة نموذجية تمثّل لسان العرب، واستنبطوا منها القواعد، مع إثبات ما يخرج عنها من شواذ<sup>6</sup>. وبذلك تظلّ نتائجهم ذات طابع ظني، إذ تعمّم الأحكام على ما استقرى وما يُتوقّع اندراجه ضمن الظاهرة مستقبلاً.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص: 43

<sup>2</sup> فرانسيس بيكون، الأورغانون الجديد، ص: 64-65

<sup>3</sup> فرانسيس بيكون، الأورغانون الجديد، ص: 21-22

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص: 23

<sup>5</sup> ابن عصفور، مثل المقرب، ص: 98

<sup>6</sup> محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، ص: 25

وقد افتتح النحاة عملهم باستقراء المادة اللغوية وفق إجراءات منهجية، في مقدمتها الملاحظة، وما يترتب عليها من إثارة الإشكالات ومساءلة الظواهر، تمهيداً لتحليلها واستخلاص قوانينها.

#### 4-1-3-1- مرحلة ما قبل الحكم اللغوي

تنتقل العملية التقعيدية من فعل الجمع والإحصاء الذي يباشره النحوي قصد تقصي ظاهرة لغوية معينة، حيث لا يكون هذا الجمع بريئاً من توجيه سابق، بل يُؤطر بتصور أولي—كمّي أو نوعي—يسعى الباحث إلى تثبيته أو مراجعته. ومن ثمّ، تمثّل هذه المرحلة استعداداً منهجياً يوجّه الاستقراء ويضبط مساره منذ بدايته.

#### 4-2-3-1- مرحلة البحث عن الحكم اللغوي

ينتقل النحوي إلى تتبّع حضور الظاهرة داخل العينة النموذجية، مستقرّاً وجوه ورودها، وساعياً إلى الكشف عن النظام الذي ينتظمها. وفي هذا السياق، يعمل على تحديد طبيعة الحكم المرتبط بها، كمّاً أو كيفاً، من حيث الكثرة والقلة، والاطراد والشذوذ، والحسن والقبح، اعتماداً على مقاييس منضبطة.

#### 4-3-3-1- مرحلة الحكم اللغوي

يُفضي استكمال الاستقراء إلى بناء تصور واضح للظاهرة، يمكّن الباحث من تقرير حكمها وتعليقه في ضوء النتائج المتحصّلة، فيحكم بشيوعها أو ندرتها، أو يجودتها أو ضعفها. ويُعدّ هذا الحكم خلاصة المسار الاستقرائي، كما يتجلى في تصنيف أبي حيان لأقسام الكلم بناءً على معيار الإسناد، وهو حكم مستند إلى تتبّع استعمال العرب لا إلى افتراض مسبق. يقول أبو حيان: "الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً وقبلت الإسناد بركنيه فهي اسم، وإلا فهي فعل"<sup>1</sup>، وهذا الحكم على نوع الكلمة باعتبار معيار الإسناد ناتج عن الاستقراء، فلا يرد الحرف مطلقاً في كلام العرب مسنداً أو مسنداً إليه، كما أن الاسم يقبل الركنين معاً، ولا يكون الفعل إلا مسنداً إليه.

#### 4-2-4- خصوصية الاستقراء النحوي

ذهب بعض الباحثين إلى ربط الاستقراء النحوي بالمنطق الأرسطي، غير أنّ هذا التماثل لا يعدو أن يكون تقارباً طبيعياً مردّه اشتراك العقل الإنساني في مبادئ التفكير. فالنحاة، وإن أفادوا من القياس، لم ينطلقوا من مسلمات جاهزة، بل من استقراء الظواهر اللغوية، ثم إخضاعها للقياس بوصفه أداة تنظيم وتحليل<sup>2</sup>.

فالقياص الأرسطي ينتقل من الكلي إلى الجزئي دون إنتاج معرفة جديدة، إذ يقرّر ما هو كامن في المقدمات. أمّا القياص النحوي، فينهض على معطيات مستقراة، ويهدف إلى الكشف عن القوانين الكامنة في الاستعمال، لا إلى توليد أحكام مبتدعة. لذلك عُدّ أداة لبناء العلم لا لإنتاج موضوعه<sup>3</sup>، فحكم رفع الفاعل، مثلاً، ثابت في كلام العرب، غير أن التقعيد هو الذي ينقله من حيز الاستعمال إلى حيز التنظير.

<sup>1</sup> أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندواوي، (دمشق: دار القلم)، 1: 22

<sup>2</sup> مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط3 (بيروت: دار الرائد العربي، 1986م)، ص: 260

<sup>3</sup> تمام حسان، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة: عالم الكتب، 2000م)، ص: 46-47

وعليه، فإن القياس النحوي يتأسس على فرضيات مستمدة من العينة اللغوية، تتدرج عبر المقارنة بين أوجه الائتلاف والاختلاف، إلى أن تستقر في صورة قاعدة تضبط الظاهرة وتوظفها ضمن نسق علمي.

#### 5- إشكال الشكل والمعنى بين المقصد التنظيري والتعليمي

يتميز اللسان العربي بظاهرة الإعراب، بما تحمله من دلالات لغوية تتصل بالحركة والإفصاح والبيان، الأمر الذي أفضى إلى مقارنة اللغة من مستويين متكاملين: مستوى شكلي يتعلّق بحركات أواخر الكلمات، وآخر دلالي يرتبط بالمعنى. غير أنّ هذا التداخل بين الشكل والمعنى أفرز إشكالاً منهجياً لدى النحاة، تجلّى في توتر قائم بين التجريد والوظيفة، وبين التنظير والتعليم، وهو ما أسهم في نشوء بعض مظاهر التعقيد المنسوبة إلى الدرس النحوي.

وعليه، فإن إشكال الشكل والمعنى لا يُعدّ مجرد مسألة وصفية، بل هو إشكال إبستمولوجي يمسّ طبيعة التفكير النحوي من حيث موضوعه ووظيفته، ويستدعي مقارنة تحليلية تكشف عن حدود كل منهما وأدوارهما داخل النسق. ومن هذا المنطلق، يثار التساؤل حول مدى ميل النحاة إلى أحد الجانبين على حساب الآخر، وأسباب ذلك إن ثبت، فضلاً عن تحديد ما إذا كان الشكل والمعنى يؤديان الوظيفة نفسها داخل علم النحو، أم أنّ لكلٍ منهما مجال اشتغال مخصوص.

#### 5-1- نحو المعنى والمقصد العلمي

تنبه ابن جني إلى الوظيفة الدلالية للإعراب، فعده وسيلة للإفصاح عن المعاني عبر الألفاظ، بحيث يغدو الشكل طريقاً إلى إدراك المعنى، وأيّ تغيير يطرأ عليه يفضي إلى انزياح الدلالة عن مقصدها. وفي هذا السياق، ميّز بين مقاييس لفظية وأخرى معنوية في العربية، مرجّحاً القياس المعنوي لكونه الأوسع مجالاً والأقوى تأثيراً في ضبط العلاقات داخل النسق اللغوي. ومثال ذلك: "اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي.. ألا تراك إذا قلت: ضرب زيد جعفرًا، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"<sup>1</sup>.

إن العوامل حسب ابن جني: لفظية ومعنوية، لكنه يرجّح كفة العامل المعنوي، ويسند إليه المزية في إظهار الأثر، يقول: "وهذان الضربان وإن عمّا وفتشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"<sup>2</sup>، بل ويجعل العوامل اللفظية معنوية في أصلها، فالفعل (ضرب) لم يحدث لفظه أيّ فعل، بل إن الفعل مسند إلى المعنى الذي تدل عليه الأصوات<sup>3</sup>، فالمعنى "أشيعُ وأسيرُ حُكماً من اللفظ، لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنويّ، ولست في المعنويّ محتاج إلى تصور حكم اللفظي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن جني، الخصائص، 1: 109

<sup>2</sup> ابن جني، الخصائص، 1: 109

<sup>3</sup> ابن جني، الخصائص، 1: 109

<sup>4</sup> المصدر نفسه، 1: 111

ويرجع ابن جني تقسيم النحاة العوامل إلى أحوالها، فمنها ما يأتي عمله مصحوبا بلفظ دال عليه، كحرف الجر في قولك: (مررت بزيد) ومنها ما لا يصحبه لفظ دال عليه كالابتداء الذي يكون به رفع المبتدأ<sup>1</sup>. فالمعاني تولد العوامل، ولا يتم ذلك إلا من طرف المتكلم الذي يريد التعبير عن غرضه وقصده، ولذلك قال ابن جني: " فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"<sup>2</sup>، فمقاصد المتكلم هي المسؤولة عن ترتيب الكلام وإسناد المعاني إلى الألفاظ، ويتم ذلك من خلال نظام صوتي مشير إلى تلك المعاني والدلالات.

يُحِيل ما سبق إلى تداخلٍ وثيق بين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، حيث تتشابك العلامة الصوتية مع البنية الصرفية والدلالة النحوية في نسق واحد، كما في تاء التأنيث في الفعل الماضي، إذ تدل في آنٍ على البنية (التأنيث) وعلى الوظيفة النحوية المرتبطة بالفعلية. وقد أسهم هذا التعالق في صعوبة الفصل بين النحو والصرف عند القدماء.

غير أن المعاني النحوية لا تُفهم باعتبارها دلالات معجمية، بل بوصفها وظائف داخل البنية التركيبية، من قبيل الفاعلية والمفعولية ونحوها. كما أن العلامات الإعرابية بطبيعتها احتمالية، إذ قد يدل الرفع أو النصب على أكثر من وظيفة، مما يفرض على النحوي الاحتكام إلى القرائن المختلفة لتحديد المعنى المقصود.. فالحكم على كلمة زيد بالفاعلية في (ضرب زيد عمرا) نتيجة لتتبع القرائن الصوتية والصرفية والتحوّية والمناسبة بينها:

القرينة الصرفية: صيغة الاسم المتمكن الأمكن (زيدٌ)، الإفراد، التعريف، التذكير

القرينة الصوتية: الرفع بالضمة الظاهرة في آخره وهي مناسبة للاسم المعرب المفرد المذكور

القرائن النحوية: ابتداء الجملة بفعل (نوع الجملة)، إسناد فعل الضرب المبني للمعلوم إليه في زمن (المضي)، رتبته (جاء بعد الفعل)، مطابقة بناء الفعل (الماضي المفرد المذكور) للصيغة الصرفية للفاعل<sup>3</sup>.

ومن خلال هذا التتبع يتبين أن (زيد) كلمة تشغل محل الفاعل داخل نظام الجملة الفعلية، لكننا بهذا التتبع نكون قد تجاوزنا تحديد المعنى التحوّلي للكلمة إلى حيز آخر وهو النظر في صحة معناها، وملاءمته لهذا المعنى.

ويكشف هذا المسار أن تحديد المعنى النحوي لا ينفصل عن التحقق من ملاءمة البنية له، بما يبرز وحدة الشكل والمعنى في الاشتغال اللغوي. ويتأكد هذا الترابط في ظاهرة عمل المشتقات عمل الأفعال، حيث قد يتغير الشكل مع بقاء الأثر، كما في تعاقب اسم الفاعل والفعل دون إحلال بالوظيفة. وبذلك يغدو الشكل والمعنى متلازمين في إنتاج الحكم<sup>4</sup>، بحيث يستلزم أي تغيير في أحدهما تحوّلًا في الآخر، وهو ما عبّر عنه النحاة بقولهم: الزيادة في المبني زيادة في المعنى.

<sup>1</sup> المصدر نفسه

<sup>2</sup> المصدر نفسه، 1: 110

<sup>3</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومعناها، ص: 181

<sup>4</sup> المصدر نفسه

## 2-5- نحو الشكل والمقصد التعليمي

أسهم حصرُ بعض النحاة للنحو في جانب اللفظ والشكل، وإخراج المعنى إلى مجال البلاغة، في تضيق أفق الدرس النحوي، فاخترت في كونه علمًا يُعنى بأحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء، مع أن ذلك لا يمثل إلا جزءًا من موضوعه. وقد نبه إبراهيم مصطفى إلى أن فهم الجملة لا يتحقق بمجرد معرفة مفرداتها، بل يقتضي إدراك نظام تركيبها، وهو جوهر النحو، يقول إبراهيم مصطفى: "فلو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافيًا في فهمك معنى الجملة، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها"<sup>1</sup>.

ويُفسّر هذا التركيز الشكلي بسياق تاريخي ارتبط بشيوع اللحن، حيث انصبَّ جهد النحاة على تقويم الألسن، فغلبت المعالجة اللفظية على حساب التحليل التركيبي والدلالي. ومن هنا نشأ نحوٌ تعليمي غايته التيسير والإصلاح، فبيّنت القواعد وحُصت، بخلاف النحو النظيري الذي تأسس ابتداءً لخدمة فهم القرآن واستكشاف نظامه.

غير أن الفصل بين اللفظ والمعنى يظل غير ممكن إبستمولوجيًا، إذ اللفظ وعاء المعنى، ولا تنكشف الدلالة إلا بضبط بنيتها. وقد أشار ابن مالك إلى هذه العلاقة حين جعل صلاح اللسان طريقًا إلى انكشاف المعاني، وإن كان هذا التوجه قد أفضى عند بعض المتأخرين إلى تغليب الشرط (ضبط اللفظ) على الغاية (إدراك المعنى). وهكذا أُعيد توجيه النحو نحو الوظيفة التعليمية، فاقتصر على تقويم الشكل، وأُحيلت الدلالة إلى البلاغة، وقد انتبه إلى ذلك ابن مالك (672هـ) في الكافية الشافية إذ يقول:

وبعد فالتحو صلاح الألسنة \* والنفس إن تعدم سناه في سِنه

به انكشاف حجب المعاني \* وجلوة المفهوم ذا إذعان

ومن يعن طالبه بسبب \* فهو حر بنيل كل أرب<sup>2</sup>

فابن مالك قدما حدا للنحو فقصره على صلاح اللسان وإقامته وفقا لقانون العرب، والتقدير: (وبعد فالتحو هو: صلاح الألسنة)، وانتقل إلى ثمرة هذا العلم وغايته فقال: (به انكشاف حجب المعاني)، ولا يكون تجلّي المعاني ووضوحها إلا بضبط أواخر ألفاظها، ويرى جمال وازين أن ضبط اللفظ شرط في الإبانة عن المعنى، وإنما اهتم ابن مالك بالشرط فرفعه إلى مقام الغاية، وانصرف بذلك من القصد العلمي إلى التعليمي<sup>3</sup>، وهذا الرأي يفضي بنا إلى تبعية المعنى للفظ، فإن استقام اللفظ اتضح المعنى، ويرى إبراهيم مصطفى أن اتجاه النحاة إلى ضبط نقط القرآن وأواخر كلماته شغلهم باللفظ عن المعنى، و"صرفهم عما كان ينبغي أن يدرسه من سائر نحو اللغة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م)، ص: 1

<sup>2</sup> محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، (المملكة العربية السعودية: دار المأمون للتراث، 1982م)،

155: 1

<sup>3</sup> جمال وازين، الصناعة النحوية وسؤال المعنى، ص: 433

<sup>4</sup> إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 27

إنّ تضيق مجال النحو وقصره على الاشتغال باللفظ دون المعنى كان توجّهًا مقصودًا لدى النحاة، ولا سيما المتأخرين منهم، حين غلب عليهم الهاجس التعليمي، فركّزوا في شروحهم ومنظوماتهم على ضبط القواعد اللفظية التي تميّز بين الصواب والخطأ. وبهذا التحول، انصرف النحو عن غايته الأصلية بوصفه علمًا كاشفًا عن نظام اللغة إلى وظيفة جزئية تقتصر على تقويم التراكيب شكليًا، مع إسناد أمر الدلالة إلى البلاغة. وفي هذا السياق، يرى أحمد الشايب أن البلاغة لا تستغني عن علوم تُعدّ وسائل لها، وفي مقدمتها النحو والمنطق، إذ يبيّن النحو—بما فيه الصرف—بناء الكلمات وعلاقتها داخل التراكيب، ويؤمّن صحة العبارة في ذاتها، لتتولى البلاغة بعد ذلك توجيهها نحو تحقيق الأثر الجمالي والدلالي<sup>1</sup>.

وقد أسهمت هذه الغاية التعليمية في حصر النحو ضمن نطاق ضيق، حيث غدا إغفال المعاني جزءًا من استراتيجية التيسير والتدرّج في التعلم، لكون ضبط ظاهر الألفاظ أيسر تناولًا، ومقدمة لازمة لفهم دلالاتها ووظائفها. وبذلك اكتسب اللفظ أولوية على المعنى في هذا المسار. غير أن نحاة التنظير خالفوا هذا الاتجاه، فعدّوا المعنى أصلًا موجّهًا، تتحكم به الألفاظ وتتشكل وفق مقتضياته، بحيث لا يقع تغير في البنية إلا نتيجة لتحوّل سابق في الدلالة.

### 6- خلاصات

يفضي بنا البحث إلى الخلاصات الآتية:

- كون اللغة علامات صوتية تدل على معاني مُعرّضة يجعل الفصل بين مبنى الكلمة ومعناها صعبًا، وبذلك يتراوح علم النحو بين الجانبين - الشكلي والمعنوي - باحثًا عن وجه المناسبة بينهما.
- يتعلق النحو بكلام العرب، أي باللفظ المفيد، وهذا ما صرف النحاة الأوائل إلى استنباط قواعد النحو عن طريق استقراء وظائف الكلمات داخل الجملة والكشف عن معانيها التحوّية فكان ذلك بمثابة تفرّيع لأبواب علم النحو.
- شكّل التفكير التحوّلي التنظيري نوعًا من التعقيد في سياق تاريخي اقتضى تيسير اللغة لطلابها، فاقصر النحاة في تعليم النحو على الجانب الشكلي الظاهر مع إشارات بسيطة للمعاني التحوّية الأساس دون التعمق فيها وفي تعليلاتها.
- أدى الاهتمام بالجانب الشكلي في علم النحو إلى التضيق على تطوره وحدّ غايته وقصده العلمي، فصار بذلك علم أداة يرام به تصحيح الكلام وإقامة الألسن بعد أن كان علم النظر في العربية.
- حاولت بعض الدراسات الحديثة إعادة الاعتبار للشق المعنوي في النحو العربي، إلا أن الأمر يقتضي استرجاعًا للحظة التي عدل فيها النحاة على التنظير إلى التعليم، والبدء من حيث توقف الأقدمون وفق ما توفره الدراسات اللغوية الحديثة من أدوات ومناهج.

<sup>1</sup> أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، ط2، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1954م)، ص: 16

المصادر والمراجع:

- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو. تح. عبد المعين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان. الخصائص. تح. محمد علي النجار. بيروت: المكتبة العلمية، 1952م.
- ابن حزم الأندلسي. رسائل ابن حزم الأندلسي: التلخيص لوجوه التلخيص. تح. إحسان عباس. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987م.
- ابن خلدون. المقدمة. تح. علي عبد الواحد وافي. ط7. مصر: دار النهضة، 2014م.
- ابن عصفور. مثل المقرب. تح. صلاح سعد محمد المليطي، ط1. القاهرة: دار الآفاق العربية، 2006م.
- ابن فارس. الرازي أحمد. معجم مقاييس اللغة. تح. عبد السلام هارون، القاهرة: دار الفكر، 1979م.
- ابن مالك. شرح الكافية الشافية. تح. عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. المملكة العربية السعودية: دار المأمون للتراث، 1982م.
- ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف.
- ابن منظور. جمال الدين. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1994م.
- أبو حيان الأندلسي. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تح. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم.
- أرسطو. منطق أرسطو. تح. عبد الرحمن بدوي. ط1. بيروت: دار القلم، 1980م.
- بشر كمال. اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999م.
- بيكون فرانسيس. الأورغانون الجديد. تر. عادل مصطفى. المملكة المتحدة: مؤسسة هندراوي، 2013م.
- حسان تمام. اللغة العربية مبناها ومعناها. ط5. المغرب: دار الثقافة، 1994م.
- حسان تمام. دراسة إبستمولوجية الفكر اللغوي عند العرب. القاهرة: عالم الكتب، 2000م.
- الزبيدي. أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1984م.
- زيدان جرجي. تاريخ آداب اللغة العربية. القاهرة: مؤسسة هندراوي للتعليم والثقافة.
- زيدان محمود. الاستقراء والمنهج العلمي. بيروت: مؤسسة شباب الجامعة، 1966م.
- سيويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تح. عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م.
- السيد أمين. في علم النحو. ط6. مصر: دار المعارف، 1986م.
- الشايب أحمد. الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية. ط2. مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1954م.
- الكفوي أيوب بن موسى. الكليات: معجم في الفروق اللغوية. إعداد. عدنان درويش ومحمد المصري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1998م.
- محمد بن أب بن أحمد التواتي، نظم الأجرومية.

- المخزومي مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط3. بيروت: دار الرائد العربي، 1986م.
- مصطفى إبراهيم. إحياء النحو. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م.
- الملخ حسن خميس. التفكير العلمي في النحو العربي. ط1. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002م.
- المنظومات والأراجيز
- النشار علي سامي. المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة. مصر: دار المعارف، 1965م.
- وازين جمال. الصناعة النحوية وسؤال المعنى قراءة نقدية في مواقف دعاة التيسير. جامعة محمد الخامس بالرباط. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مجلة اللساني. من قضايا تجديد اللغة والنحو. أكتوبر 2023م.